مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية والمحاسبية
Journal of Economics, Finance and Accounting Studies (JEFAS)
ISSN: 2709-0809
DOI: 10.32996/jefas
Journal Homepage: www.al-kindipublisher.com/index.php/jefas

قياس وتحليل العلاقة بين الانفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2018)

Measurement and Analysis of Relationship Between Governmental Spending and Total Local Production in Economy of Iraq from 1990-2018

حسام الدين طه محسن الجبوري، المديرية العامة لتربية محافظة ديالى، العراق. البريد الالكتروني: hussamtaha744@gmail.com
عبدالله محمد رشيد الرملي، جامعة تكريت، العراق. البريد الالكتروني:abdahll1991@gmail.com

تاريخ استلام البحث: 2021/6/1	تاريخ قبول البحث: 2021/07/15	المجلد: 3	العدد: 2

الملخص:

يهدف البحث إلى قياس وتحليل التفاعلات الديناميكية (قصيرة وطويلة المدى) بين الانفاق الحكومي كمتغير مستقل والناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع باستعمال أنموذج ARDL, وافترضت البحث بأن هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الانفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي، تم استعمال بيانات سنوية غطت المدة (1990-2018). أخيراً، كُشفت لنا نتائج اختبار أنموذج ARDL أن هناك تكاملاً مشتركاً وعلاقة توازن طويلة المدى بين الانفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي، وكُشفت نتائج التفاعلات الديناميكية في الأمدين عن وجود علاقة طردية ذات دلالة معنوية بين الانفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي، وبالاتي أثبتت نتائج النماذج صحة فرضية البحث, وعليه يوصي البحث بضرورة أن يكون هناك دعم للقطاع الخاص من قبل الحكومة (مع علاقة تكاملية بينهما) وليس منافسة أو بديل، كما أوصى البحث بإعادة هندسة الإنفاق الحكومي بتوجيه وتوظيف الإنفاق بالشكل الصحيح، بما يحقق عوائد مالية منه، من أجل رفع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم تحقيق التنمية الاقتصادية للبلد.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق الحكومي، الناتج المحلي الإجمالي، أنموذج *ARDL*.

Abstract

The research aims to measure and analyse the dynamic interactions (short and long term) between government spending as an independent variable and GDP as a dependent variable using the ARDL model. The research assumed that there is a direct, statistically significant relationship between government spending and gross domestic product, annual data covering the period (1990) was used. -2018). Finally, the results of the ARDL model test revealed to us that there is a common complementarity and a long-term equilibrium relationship between government spending and GDP Thus the results of the models proved the validity of the research hypothesis. Therefore, the research recommends that complementary relationship between them) and not competition or alternative. The research also recommended re-engineering government spending by directing and employing spending properly.

Keywords: government spending, GDP, ARDL model

المقدمة:

يعد الإنفاق الحكومي من أهم أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الحكومة للتأثير على مجمل النشاط الاقتصادي، فضلا عن دورهُ المهم في تحفيز النشاط الاقتصادي. من خلال تأثيره الكبير على النشاط الاقتصادي.

فقد تعرض الاقتصاد العراقي للعديد من الصدمات والفشل خلال المدة (1990-2018)، نتيجة الظروف التي مر بها العراق، ناهيك عن اعتمادهُ شبه الكامل على مصدر تصدير النفط، مع افتقارهُ إلى قاعدة إنتاج واسعة ومتنوعة. أدى ذلك إلى تدهور اقتصادهُ بشكل عام، وبالاتي أثر سلباً على الناتج المحلي الإجمالي للبلد.

مشكلة البحث:

نتيجةً للأوضاع الأمنية والاقتصادية والسياسية الصعبة التي شهدها العراق، وتدهور اقتصادهُ العام، فضلاً عن افتقارهُ إلى قاعدة إنتاج واسـعة ومتنوعة، وإنفاق حكومي اسـتهلاكي وغير إنتاجي، وبالاتي كل هذه العوامل قد جعلت من نمو الناتج المحلي الإجمالي ليس بالمستوى المطلوب تحقيقه.

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من الدور المهم للأنفاق الحكومي في تحفيز الناتج المحلي الإجمالي، ولهذا تحاول البحث تسـليط الضـوء على هذا الدور، وإعطاء تصور واضح عن الاقتصاد العراقي.

فرضية البحث:

وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الانفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي

هدف البحث:

يهدف البحث الى الاتي**: -**

1- تحليل العلاقة بين الانفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي.

2- قياس وتحليل التفاعلات الديناميكية (قصـيرة وطويلة المدى) بين الانفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي باسـتعمال أنموذج ARDL.

منهجية البحث: تم اسـتعمال منهج يجمع بين الوصـفي والتحليلي لتحليل البيانات الإحصـائية، بالإضـافة إلى اسـتعمال الأسـلوب القياسي لقياس وتحليل بيانات السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث.

حدود البحث:

1- البعد المكاني: دراسة الاقتصاد العراقي.

2- البعد الزماني: 1990-2018

هيكلية البحث: يقسـم البحث إلى ثلاث مباحث**: الأول**، خصـص لدراسـة الإطار النظري لمفهوم الانفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي، بينما خصص **الثاني** لدراسة واقع الانفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي وتحليل العلاقة بينهما في الاقتصاد العراقي، و**الثالث** ركز على قياس وتحليل العلاقة بين الانفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي.

المبحث الاول: الإطار النظري للإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي

المطلب الاول: الإطار النظري للإنفاق الحكومي

اولا: مفهوم الإنفاق الحكومي.

لقد تطور مفهوم الانفاق الحكومي مع تطور افكار المدارس الاقتصادية، اذ ترى المدرسة الكلاسيكية ان الانفاق الحكومي بصورة عامة هو إنفاق اسـتهلاكي يجب ان يقتصـر على وظائف الدولة التقليدية (دفاع، امن، عدالة) بينما ترى المدرسـة الكينزية خلاف ذلك فقد دعت الى ضـرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصـادية لتحقيق اهداف اقتصـادية واجتماعية وذلك عن طريق اسـتخدام ادوات السـياسـة المالية ولاسـيما الانفاق الحكومي (البيرماني,2017, 281**)**. يعتبر الإنفاق الحكومي من مكونات الطلب الكلي الرئيسـية، ويمثل الانفاق الحكومي كل ما تنفقه الدولة لضـمان سـير المرافق العامة، كرواتب الموظفين، والاعانات والمدفوعات التحويلية والفوائد التي تدفع على القروض الحكومية، او إنفاق الحكومة على السـلع والخدمات النهائية، ويشـمل منتجات الحكومة من سـلع مختلفة وخدمات وهي تشـبه في ذلك القطاع العائلي كما تقوم الحكومة ببناء المدارس والمسـتشـفيات عن طريق التعاقد مع المقاولين وتوظيف المدرسين والمهندسين. (العميري ,1988, 33).

وبحسب المعايير الاقتصادية ينقسم الانفاق الحكومي على قسميين رئيسيين هما الانفاق الاستهلاكي والانفاق الاستثماري.

1- الانفاق الحكومي الاستهلاكي.

يعد الإنفاق الاستهلاكي الحكومي على السلع والخدمات مكون رئيسي للطلب الكلي ،ويتمثل في إنفاق الحكومة على السلع والخدمات النهائية، حيث يقوم القطاع العام في أي اقتصاد ،بإنتاج كميات كبيرة من السلع والخدمات سواء كانت سلع انتاجية ملموسة (المدارس ،المستشفيات والطرق) أو خدمات (خدمات القضاء والأمن العام) وغيرها، وبالمقابل تقوم الحكومة بشراء أنواع عديدة ومختلفة من السلع ،على أن تلك المشتريات (كالطرق العامة والمطارات والمباني) تعد استثماراً طويل الاجل ، وتولد تياراً من المنافع عبر الزمن، وهناك مشتريات حكومية أخرى تتمثل في السلع الاستهلاكية والتي تستخدم اثناء المدة الجارية كبرامج التغذية في المدارس، وخدمات الشرطة أو شراء خدمات إنتاجية مقابل دفع أجور ومرتبات (Andolfatto, 2005,pp111-125).

ان القطاع الحكومي يؤثر في النشاط الاقتصادي عن طريق: الإنفاق والضرائب العامة وبالتالي يتمكن من زيادة حجم الطلب الكلي عن طريق مشترياته من مختلف السلع والخدمات, أوعن طريق تنشيط الإنفاق الخاص من خلال تخفيض الضرائب على أنشطته , وبصورة مماثلة يمكن للقطاع الحكومي أن يخفض حجم الطلب الكلي من خلال تخفيض إنفاقه أو زيادة الضرائب على انشطته, أو باستخدام كل من الأسلوبين(Andolfatto, 2005,pp111-125).

2- الانفاق الحكومي الاستثماري.

اما الانفاق الاستثماري الحكومي فيمثل الاموال التي تنفق على السلع الرأسمالية، او السلع المستخدمة في انتاج رؤوس الاموال والسلع او الخدمات او هو الاضافة الى رصيد المجتمع من السلع الرسمالية الملموسة، ويعرف على أنه " الاموال التي تنفق على السلع الرأسمالية، او السلع المستخدمة في انتاج رؤوس الاموال والسلع او الخدمات، ويمكن ان يشمل الانفاق الاستثماري، المشتريات مثل الاراضي والآلات ومدخلات الانتاج او في البنية التحتية، وقد يسمى تكوين راس المال. (موسى,2015, 7).

المطلب الثاني: الإطار النظري لمفهوم الناتج المحلي الإجمالي.

أولا: مفهوم الناتج المحلي الإجمالي:

هو كمية السلع والخدمات النهائية التي تنتج في بلد معين خلال فترة زمنية معينه وعادة ما تكون سنه، حيث ان الناتج المحلي الاجمالي هو مفهوم جغرافي أو اقليمي يرتبط بالأنشطة الانتاجية التي تتم داخل الحدود السياسية لذلك البلد بغض النظر عمن يملك هذه الخدمات الانتاجية سواء كانوا من المواطنين أو الاجانب. (Gregory, 2004,502)وعليه لا تدخل في حساب الناتج المحلي الاجمالي ايه سلعة او خدمة يتم انتاجها خارج البلد.

1- طرق قياس الناتج المحلي الاجمالي.

هناك مجموعة من الطرق التي يمكن من خلالها قياس حجم الناتج المحلي الإجمالي ومنها

أ- طريقة المنتج النهائي

تهتم هذه الطريقة بقياس الدخل (الناتج المحلي) عند منبعه أي عند مرحلة خلقه أثناء العملية الإنتاجية، حيث يتم إضافة قيم كل السلع والخدمات النهائية باستخدام عناصر الإنتاج المتاحة في المجتمع خلال فترة زمنية محددة (عام)، وعادة ما يتم تقدير قيمة الناتج المحلي خلال فترة زمنية معينة بالأسعار الجارية (الخطيب,2013, 34).

ب- طريقة الدخول المكتسبة.

وتستخدم هذه الطريقة لحساب الناتج المحلي الإجمالي وهي تشمل: مجموع الدخل الذي تحصل عليه عناصر الإنتاج المساهمة في العملية الإنتاجية خلال السنة، وعناصر الإنتاج هي: العمل، الأرض، رأس المال، التنظيم، على ما تقدم فإن الناتج المحلي بهذه الطريقة هو مجموعة الدخول المكتسبة من عناصر الإنتاج من السلع والخدمات = (الاجر + الريع + الفائدة + الربح). (عمارة , 2016, 315).

ت- طريقة الإنفاق النهائي.

تعتبر هذه الطريقة أحد الطرق الأساسية لتقدير الناتج المحلي الاجمالي في المجتمع، وحسب هذه الطريقة يتم النظر إلى الدخل المحلي من زاوية الإنفاق النهائي على مجموع السلع والخدمات التي يتم إنتاجها في فترة محددة من الزمن غالباً سنة. (علي, 1984 , 19).

المبحث الثاني: واقع الانفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي وتحليل العلاقة بينهما في الاقتصاد العراقي

اولا: تحليل واقع الإنفاق الحكومي

ويمكن تتبع مسار الإنفاق الحكومي في العراق من خلال استخدام الأرقام الواردة في **الجدول (1)** للمدة (1990-2002)، إذ نلاحظ بأن الإنفاق الحكومي بلغ (14179) مليون دينار عام، ثم ارتفع إلى (690784) مليون دينار عام 1995، يعود سبب هذه الزيادة إلى التدهور في قيمة النقود نتيجة التضخم الناجم عن التمويل بالإصدار النقدي الجديد بسبب العقوبات الاقتصادية.

التي فرضت على العراق. **(الخولاني، 2019، 61)**. وفي العام 1996 انخفض الإنفاق الحكومي بمعدل نمو سنوي سالب بلغ (21.4-%)، وذلك بسبب قيام الحكومة بمعالجة التضخم عن طريق ضغط النفقات العامة من خلال تخفيض الإنفاق على الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية ورفع موارد الدولة من خلال الضرائب والرسوم، فضلاً عن تطبيق مذكرة التفاهم. وبعد ذلك فقد عاود الإنفاق الحكومي إلى الارتفاع بشكل تدريجي إلى (3226927) مليون دينار.

أما فيما يخص المدة **(2003-2018)** في الجدول**(1)** فقد نلاحظ بأن الإنفاق الحكومي اخذ مسارهُ بالارتفاع باستثناء بعض الأعوام لكونها امتازت بظروف استثنائية، إذ ارتفع الإنفاق الحكومي من (4901960) مليون دينار عام 2003، إلى (119127556) مليون دينار عام 2013، ويعود سبب هذا الارتفاع إلى السيطرة على الوضع الأمني للبلد فضلاً عن تعديل الأجور والرواتب والمخصصات وغيرها، إذ كانت جميع معدلات النمو السنوي موجبة باستثناء العامي 2005 و 2009 التي سُجِلَ فيها معدل نمو سنوي سالب بلغ (17.8-%)،(6.4-%) على التوالي، وذلك بسبب تردي الأوضاع الأمنية 2005، واثر تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008.

أما بعد ذلك فقد عاود الإنفاق الحكومي إلى الانخفاض في الأعوام 2014 و 2015 و 2016 بمعدلات نمو سنوي سالبة بلغت (5.8-%)،(26.1-%)،(11.1-%) على التوالي، ويرجع سبب هذه الانخفاضات إلى عدم إقرار موازنة العام 2014 وتراجع أسعار النفط، فضلاً عن زيادة تكاليف الحرب نتيجة الأوضاع التي مر بها البلد. أما بعد ذلك فقد عاود الإنفاق الحكومي للارتفاع وسجل معدلات نمو سنوي موجبة في العامي 2017 و 2018.

ثانيا : تحليل واقع الناتج المحلي الإجمالي .

ويمكن تتبع مسار GDP في العراق من خلال استخدام الأرقام الواردة في **الجدول (1)** للمدة (1990-2002)، إذ نلاحظ بأن GDP بلغ (55926.5) مليون دينار عام 1990، ثم انخفض في العام 1991 بمعدل نمو سنوي سالب بلغ (24.09-%)، وذلك بسبب حرب الخليج الثانية، وانعكاس ذلك في دمار البنى التحتية وتوقف المصانع والمعامل عن الإنتاج. وبعد ذلك فقد عاود GDP إلى الارتفاع إلى (50213699.9) مليون دينار عام 2000، إذ كانت جميع معدلات النمو السنوي موجبة باستثناء الأعوام (،2002،20011996) التي سُجِل فيها معدلات نمو سنوي سالبة، وذلك بسبب العقوبات الاقتصادية وانخفاض الطلب العالمي على النفط بعد أحداث أيلول2001. أما فيما يخص المدة **(2003-2018)**، فقد نلاحظ بأن GDP بلغ (29585788.6) مليون دينار عام 2003 ثم ارتفع إلى (251064479) مليون دينار عام 2018، بسبب انفتاح الاقتصاد العراقي تجاه العالم الخارجي، ورفع العقوبات الاقتصادية، فضلاً عن زيادة أسعار النفط وكمياتهُ المصدرة. إذ كانت جميع معدلات النمو السنوي موجبة باستثناء الأعوام (2015،2014،2009) التي سُجِلَ فيها معدلات نمو سنوي سالبة، ويعود سبب ذلك إلى إثر تداعيات الأزمة المالية العامية 2008، وعدم إقرار موازنة العام 2014، فضلاً عن تراجع الأوضاع الأمنية التي شهدها العراق والانخفاض الحاد في أسعار النفط وكمياته المصدرة في 2014 و2015.

جدول (1) واقع تطور الانفاق الحكومي والناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة 1990-2018

السنوات	الناتج المحلي* الاجمالي	معدل النمو السنوي%	الانفاق** الحكومي	معدل النمو السنوي%	نسبة الإنفاق الحكومي إلى GDP
	1	2	3	4	5
1990	55926.5	-	14179	.....	25.3
1991	42451.6	-24.09	17497	23.4	41.2

28.5	87.9	32883	171.1	115108.4	1992
21.4	109.6	68954	179.4	321646.9	1993
12.02	189.2	199442	415.5	1658325.8	1994
10.3	246.3	690784	303.7	6695482.9	1995
8.3	21.4-	542542	-2.9	6500924.6	1996
4.01	11.6	605802	132.1	15093144.0	1997
5.3	51.9	920501	13.4	17125847.5	1998
2.9	12.2	1033552	101.2	34464012.6	1999
2.9	45.04	1498700	45.6	50213699.9	2000
5.03	38.7	2079727	-17.7	41314568.5	2001
6.1	21.08	2518285	- 0.7	41022927.4	2002
16.5	94.6	4901960	27.9-	29585788.6	2003
60.3	555.1	32117491.3	79.9	53235358.7	2004
35.8	17.8-	26375175.1	38.1	73533598.6	2005
40.5	47.1	38806679.3	29.9	95587954.8	2006
35.01	0.5	39031232.2	16.6	111455813.4	2007
37.8	52.1	59403374.7	40.8	157026061.6	2008
42.5	6.4-	55589721	-16.8	130643200.4	2009
43.2	26.1	70134201	24.05	162064565.5	2010
36.2	12.2	78757667	34.09	217327107.40	2011
41.3	33.4	105139575	16.9	254225490.7	2012
43.4	13.3	119127556	7.6	273587529.2	2013
42.1	5.8-	112192126	-2.6	266332655.1	2014
42.5	26.1-	82813611	-26.9	194680971.8	2015
37.3	11.1-	73571003	1.1	196924141.7	2016
33.4	2.6	75490115	14.6	225722375.5	2017
28.6	0.04-	72052900	11.2	251064479.9	2018

الجدول (1): إعداد الباحثان بالاعتماد على:

***-جمهورية العراق، وزارة التخطيط، دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية، قسم الموازنة الاستثمارية.**

****-جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية.**

ثالثا: تحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي.

ويمكن تتبع مسار العلاقة أعلاه من خلال نسبة مساهمة الإنفاق الحكومي إلى GDP. والأرقام الواردة لذلك يعكسها الجدول **(1)** للمدة **(1990-2002)**، إذ نلاحظ بأن نسب المساهمة ولاسيما في الأعوام (1990-1995) مرتفعة نوعاً ما، إذ بلغت (25.3،10.3)% على التوالي، وذلك بسبب زيادة الإنفاق على التعليم والصحة ودعم السلع الضرورية للمواطن والى غير ذلك. **(البيرماني، 2013، 5)**. بينما بعد العام 1996 إلى 2002 كانت نسب المساهمة اقل بسبب قيام الحكومة بإجراءات انكماشية (ضغط النفقات العامة) لمعالجة التضخم.

أما فيما يخص المدة **(2003-2018)** ، فقد نلاحظ بأن نسب المساهمة في تكوين GDP ارتفعت بشكل كبير عن المدة السابقة، كما إن النسب اتسمت بالتذبذب ما بين الارتفاع والانخفاض، يرجع سبب ذلك إلى رفع العقوبات الاقتصادية على العراق، وارتفاع الإنفاق العسكري الهائل نتيجة عدم استقرار الوضع الأمني للبلد، فضلاً عن تعديل منظومة الرواتب والأجور والمخصصات الموجه لإعادة أعمار البنى التحتية التي خلفتها الحروب **(الخولاني، 2019، 65)**.

المبحث الثالث: قياس وتحليل العلاقة بين الانفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي

المطلب الأول: توصيف المتغيرات المستخدمة في الأنموذج

لإثبات صحة الفرضية من عدمها والولوج إلى الهدف الرئيس من البحث وكذلك لدعم نتائج التحليل التي تم عرضها في المبحث الأول، سنقوم بوصف المتغيرات الأساسية للدراسة حسب النظرية الاقتصادية إذ يمثل المتغير **التابع** (الناتج المحلي الإجمالي **GDP**). أما المتغير **المستقل** فهو الإنفاق الحكومي **GS**.

قبل الولوج إلى اختبارات النماذج، سنعرض جدولاً يوضح اختبار سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث وفقاً لنتائج اختبار فيلبس - بيرون (P.P)، لقد تم أخذ اختبار **فيلبس – بيرون (P.P)** فقط لكل النماذج، كونه أكثر دقة.

Variables المتغيرات	Level I(0) المستوى			Ist difference I(1) الفرق الأول		
	حد ثابت فقط	حد ثابت واتجاه عام	لا حد ثابت ولا اتجاه عام	حد ثابت فقط	حد ثابت واتجاه عام	لا حد ثابت ولا اتجاه عام
	Prob	Prob	Prob	Prob	Prob	Prob
GS	0.8058	0.7766	0.7529	0.0029	0.0159	0.0002
GDP	0.9554	0.5160	0.9437	0.0053	0.0242	0.0008

الجدول (2): نتائج اختبار (P.P) للأنفاق الحكومي والكلي والناتج المحلي الإجمالي

المصدر: الجدول من أعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.10.

المطلب الثاني: تقدير وتحليل العلاقة بين الانفاق الحكومي والناتج المحلي الاجمالي.

أولا: اختبار أنموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية المبطئة ARDL.

بعد ان اوضحت اختبارات الاستقرارية التي تم اجرائها على المتغيرات الاقتصادية (الناتج المحلي الاجمالي) كمتغير مستقل و (الانفاق الحكومي) كمتغير تابع، وتبين أنها كانت مستقرة عند الفرق الأول(1) I وبتوفر هذا الشرط تمكنا من تطبيق اختبار أنموذج ARDL والجدول ادناه يوضح لنا نتائج الاختبار لهذا الأنموذج.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob*.
G(-1)	0.495385	0.197109	2.513258	0.0288
G(-2)	0.405017	0.220785	1.834439	0.0938
Y	0.359086	0.074667	4.809181	0.0005
C	-3419504.	3649227.	-0.937049	0.3689

Adjusted R-squared	0.98	Durbin-Watson stat	1.996619	Prob(F-statistic)	0.0000

جدول (3): نتائج اختبار أنموذج ARDL لأنموذج الانفاق الحكومي.

المصدر: الجدول من أعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.10.

يوضـــح لنا الجدول (3) بأن أنموذج ARDL يقوم بتحديد درجات الابطاء الزمني بصـــورة تلقائية للمتغيرين (Y ،G) اذ كانت درجة الابطاء الزمني للمتغير التابع (G) درجتان ابطاء أما المتغير المســـتقل (Y) فيتكون من درجة ابطاء واحدة وقد اظهرت نتائج اخبار (Adjusted R-squared) بأن الدخل Y كمتغير مسـتقل قد فسـر (98%) من التغيرات الحاصـل في المتغير التابع (G)، وأن (2%) تعود الى عوامل اخرى غير داخلة في الأنموذج أما اختبار (F-statistic) فهي تدل على المعنوية الكلية للأنموذج من الناحية الاحصـائية عند مسـتوى احتمالية بلغت نحو (Prob=0.0000)، اقل من5%, وتشـير احصـائيات(D-W) التي بلغت قمتها (1.996619) وهذا يفسـر ان الأنموذج خالي من مشكلة الارتباط الذاتي.

ثانيا: نتائج اختبار الحدود

كامل المشترك Bound Test.

لاختبار مدى وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل (وجود تكامل مشـــترك) بين (الناتج المحلي الاجمالي) كمتغير مســـتقل و(الانفاق الحكومي) كمتغير تابع فلا بد من اجراء اختبار الحدود Bound Test, كما في الجدول التالي: -

عدد المتغيرات المستقلة K	القيمة المحسوبة Value	الاختبار الاحصائي المستخدم Test Statistic
1	9511.9	F-statistic
القيمة الجدولية(Critical Value Bound)		
I1 Bound	I0 Bound	مستوى المعنوية
3.51	3.02	10%
4.16	3.62	5%
4.79	4.18	2.5%
5.85	4.94	1%

جدول (4): نتائج اختبار الحدودBound Test .

المصدر: الجدول من أعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.10.

يلاحظ من خلال الجدول (4) أعلاه ان قيمة (F-statistic) المحتسبة بلغت (**9511.9**) وهي أكبر من القيمة الجدولية العظمى والصغرى اذ بلغا (4.16) (3.62) عند مستوى معنوية (5%), مما يعنى اننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، وهذا يعني وجود علاقة تكامل مشترك بين الانفاق الحكومي والناتج المحلي الاجمالي، اي وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل.

ثالثا: اختبار المعلمات المقدرة (قصيرة الاجل).

ان هذا الاختبار يوضح تقدير معلمات الاجل القصير من اجل الكشف عن درجة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع، فضلا عن تحديد نوع العلاقة قصيرة الاجل كما ان هذا الاختبار يوضح معامل تصحيح الخطأ (UECM) الذي يقيس سرعة عودة الأنموذج الى التوزان في الاجل الطويل بين الانفاق الحكومي والناتج المحلي الاجمالي، والجدول ادناه يوضح ذلك.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob*.
C	-3419504.	3649227.	0.000000	0.0000
D(G (-1))*	0.543786	0.314268	1.730326	0.1115
D(G (-2))	0.948803	0.284401	3.336139	0.0066
D(Y)	0.359086	0.074667	4.809181	0.0005
CointEq(-1)*	-1.048400	0.172693	-6.070873	0.0001

جدول (5): نتائج تقدير أنموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الاجل لأنموذج الانفاق الحكومي

المصدر: الجدول من أعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.10.

نلاحظ من خلال الجدول (5) نتائج تقدير معلمات المتغير المستقل في الاجل القصير , اذ يوضح الجدول العلاقة الطردية بين (G) و(Y) اي عند تغير الدخل (Y) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير الانفاق الحكومي (G) بمقدار (0.35) وحدة عند مستوى احتمالية بلغت (Prob=0.0005) ,(مع بقاء العوامل الاخرى ثابتة) , وهذه العلاقة طبيعية في الاقتصاد العراقي الذي يتسم بالإنفاق المتزايد لكافة سنوات الدراسة وارتبط ذلك الانفاق المتزايد بالأدوار التي تقوم بها الحكومة سواء بالتوظيف أو زيادة مشترياتها وإنفاقها ألبذخي الاستهلاكي غير المبرر أو إنفاقها العسكري المرتبط بالظروف غير الطبيعية التي مرت بالعراق من تسعينات القرن الماضي والى الوقت الحالي.

وكذلك أظهرت العلاقة المقدرة بان معامل تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM) بلغت قيمته (1.048400-) سالبة ومعنوية وباحتمال (Prob=0.0001) وهذا يدل على وجود علاقة توازنيه في الاجل القصير بين المتغيرين(G) و(Y)وباتجاه علاقة توازنيه في الاجل الطويل، كما ان قيمة معامل تصحيح الخطأ تعني أن الاختلال التوازني (عدم التوازن في الاجل القصير) في(G) في المدة السابقة (t-1) يمكن تصحيحه في الفترة الحالية (t) باتجاه العلاقة التوازنية طويلة الاجل بسبب اي صدمة (Shock) او تغير في المتغير المستقل، وان معامل تصحيح الخطأ مرتفع نسبيا، بمعنى ان (G) يستغرق تقريبا (0.9) سنة باتجاه القيمة التوازنية بسبب اي صدمة في الأنموذج او تغير في المتغير المستقل.

رابعا- اختبار المعلمات المقدرة (طويلة الاجل).

هذا الاختبار يوضـح تقدير المعلمات في الاجل الطويل من اجل الكشـف عن درجة تأثير المتغير المسـتقل على المتغير التابع، فضلا عن تحديد نوع العلاقة طويلة الاجل، كما في الجدول التالي: -

Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob*.**
Y	**062650.3**	**0.034037**	**9.126136**	**0.0000**
C	**-3261639.**	**2681736.**	**-1.216242**	**0.2493**

جدول (6): نتائج تقدير معلمات الاجل الطويل لأنموذج الانفاق الحكومي

المصدر: الجدول من أعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.10.

يوضـح لنا الجدول (6) نتائج تقدير معلمات الاجل الطويل اذ يوضـح الجدول بان هناك علاقة طردية بين (Y) و (G) اي عند تغير (Y) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة (G) بمقدار 0.35 وحدة مع بقاء العوامل الاخرى ثابتة، وعند مسـتوى احتمالية بلغت (Prob=0.0000)، وهذه العلاقة طبيعية في الاقتصـاد العراقي الذي تهيمن الدولة على غالبية الناتج المتحقق والمتأتي من القطاع العام وتصدير النفط الخام، لذا فأن مقدار الناتج يكون مقياس لمدى قدرة الدولة على الانفاق.

خلال تقدير معلمات الاجل القصـير في جدول (5) ظهر هناك علاقة طردية بين الانفاق الحكومي والناتج المحلي الاجمالي وان هذه العلاقة الطردية في الاجل القصـير سـوف تسـتمر في الاجل الطويل بين (G) و (Y) اي كلما زاد الدخل يؤدي الى زيادة الانفاق الحكومي وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية.

خامسا- اجراء الاختبارات التشخيصية للبواقي المقدرة.

لغرض التأكد من مدى صـحة ودقة النتائج التي تم الحصـول عليها في الاختبارات السـابقة سـوف نقوم بأجراء بعض الاختبارات التشخيصية المهمة لإثبات ذلك وكما يلي:

1- **اختبار مشكلة الارتباط الذاتي Serial Correlation LM Test:** ان هذا الاختبار يستخدم للتأكد من مدى خلو الأنموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي وكما يلي: -

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	**0.026733**	**Prob .F(2,9)**	**0.9737**
Obs*R-squared	**0.135826**	**Prob. Chi-Square(2)**	**0.9343**

جدول (7): نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي LM لأنموذج الانفاق الحكومي

المصدر: الجدول من أعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.10.

يوضح لنا الجدول (7) نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي، اذ نلاحظ بان قيمة احتمالية (F-statistic) بلغت (Prob=0.9737) وهي أكبر (5%) وهذا يعني عدم وجود مشـكلة ارتباط ذاتي، ومن ثم هنا يجب نقبل فرضـية العدم التي تنص على عدم وجود مشـكلة ارتباط بين المتبقيات العشـوائية، ونرفض الفرضـية البديلة التي تنص على وجود مشـكلة ارتباط بين المتبقيات العشـوائية، ومن ثم فان هذا الاختبار يعزز دقة نتائج الأنموذج.ARDL .

2- اختبار مشكلة اختلاف التباين Heteroskedasticity Test (ARCH). يستخدم هذا الاختبار للتأكد من مدى خلو الأنموذج المقدر من مشكلة اختلاف التباين للبواقي وكما موضح فيما يلي: -

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	**0.110570**	**Prob .F(1,20)**	**0.7430**
Obs*R-squared	**0.120959**	**Prob. Chi-Square(1)**	**0.7280**

جدول (8): نتائج اختبار مشكلة اختلاف التباين لـ ARCH لأنموذج الانفاق الحكومي

المصدر: الجدول من أعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.10.

يوضح لنا الجدول (8) نتائج اختبار مشكلة اختلاف التباين لـ ARCH, اذ نلاحظ بان قيمة احتمالية (F-statistic) عند مستوى احتمالية تبلغ (Prob=0.7430) وهي أكبر (5%) وهذا يعني ان الأنموذج يخلو من مشكلة اختلاف التباين، ومن ثم هنا يجب نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود مشكلة اختلاف تباين بين المتبقيات العشوائية، ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود مشكلة اختلاف التباين بين المتبقيات العشوائية، ومن ثم فان هذا الاختبار يعزز دقة نتائج الأنموذج ARDL.

3- **اختبار مشكلة التوزيع الطبيعي Histogram-Normality Test:** ان هذا الاختبار يستخدم للتأكد من مدى خلو الأنموذج المقدر من مشكلة التوزيع الطبيعي للبواقي وكما يلي:

شكل (1): نتائج اختبار مشكلة التوزيع الطبيعي لأنموذج الانفاق الحكومي

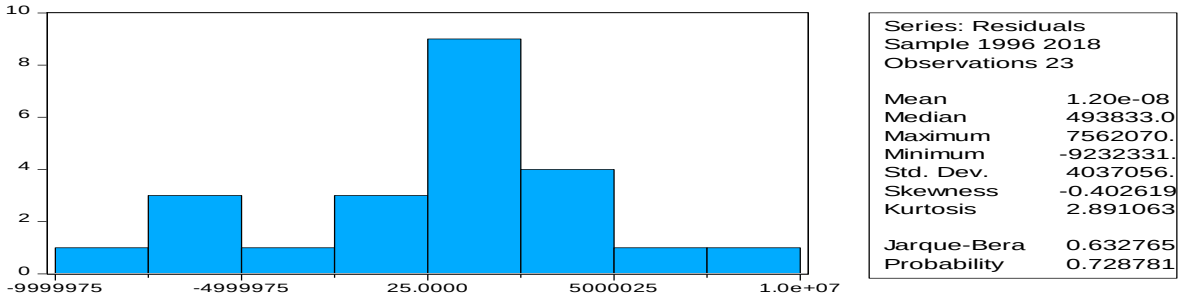

المصدر: الشكل من أعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.10.

يوضح لنا الشكل (1) نتائج اختبار مشكلة التوزيع الطبيعي اذ نلاحظ بان الاحتمالية بلغت (Prob=0.728781) وهي أكبر (5%) وهذا يعني عدم وجود مشكلة التوزيع الطبيعي، ومن ثم هنا يجب ان نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود مشكلة التوزيع الطبيعي للبواقي، ونرفض الفرضية البديلة، ومن ثم فان هذا الاختبار يعزز دقة نتائج الأنموذج ARDL.

4- الاستقرار الهيكلي لدالة الانفاق الحكومي.

يعتبر اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج (ARDL)المقدر من الاختبارات المهمة من أجل التأكد من خلو البيانات المستخدمة في الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها، وذلك باستخدام اختبار المجموع التراكمي للبواقي(CUSUM) ، وكذلك اختبار (Recursive Residuals).

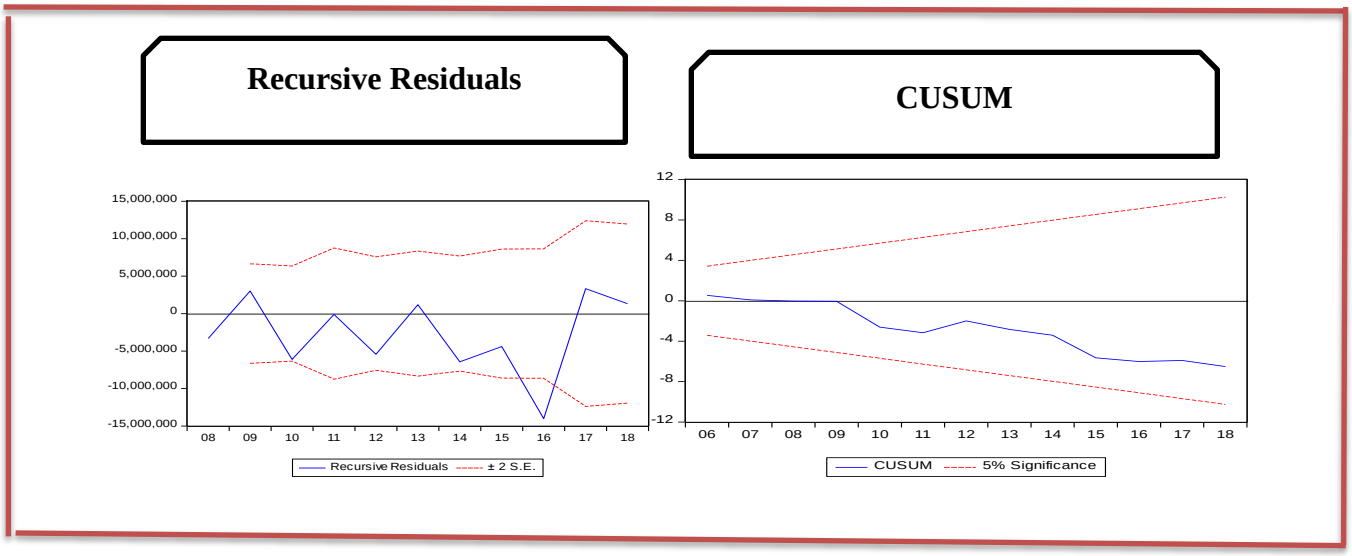

المصدر: الشكل من أعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.10.

نلاحظ من الشـكل (2) ومن الجزء (CUSUM) ان المجموع التراكمي للبواقي داخل حدود القيم الحرجة عند مسـتوى معنوية (5%) وهذا يدل على استقراريه المعلمات المقدرة في الاجل القصير، اما اختبار (Recursive Residuals) يوضح تحرك وتذبذب حول الوسط (قيمة الصـفر) داخل حدود القيم الحرجة عند مسـتوى معنوية (5%) ويتضـح من الاختبارين ان هناك اسـتقرار وانسـجام في النموذج بين نتائج الاجل لطويل ونتائج الاجل القصير بين الانفاق الحكومي والناتج المحلي الاجمالي.

الاستنتاجات والمقترحات

أولاً: الاستنتاجات

1. كشــفت لنا نتائج اختبار الحدود Bounds Test بان هناك تكامل مشــترك وعلاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغير المســتقل (الإنفاق الحكومي GS) والمتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي GDP).
2. كشـفت لنا نتائج المعلمات المقدرة في الأجل القصـير للمتغيرين (GS&GDP)، بأن هناك علاقة طردية، وأما في الأجل الطويل فأن هناك علاقة طردية بين المتغيرين المذكورين.
3. بينت نتائج التحليل أن الحكومة كانت داعمة للقطاع الخاص، وكان هذا الدعم بسبب العقوبات الاقتصادية في التسعينيات. ومع ذلك، فأن هذا الإنفاق الاستثماري الخاص ساهم بشكل منخفض في GDP.
4. أظهرت نتائج التحليل أن الإنفاق الحكومي كان في تزايد مستمر طوال مدة البحث باسـتثناء بعض الأعوام بسـبب الظروف التي تعرض لها الاقتصاد العراقي.

ثانياً: المقترحات

1. ضــرورة دعم القطاع الخاص من قبل الحكومة، وضــرورة وجود علاقة تكاملية بينهما لا تنافس أو بديل، ويجب أن يكون للقطاع الخاص دور في فلسفة اقتصاد السوق وتشجيعه من خلال الإعفاءات الضريبية وضبط المعابر الحدودية.
2. إعادة هندسة الإنفاق الحكومي لاسيما الجاري منه، فهناك وظائف وهمية، وهناك رواتب متضخمة جداً، وهناك إعفاءات ضريبية غير مســوغة في المرتبات الكبيرة والكثير من النفقات غير المســوغة، لذلك، يجب إعادة كلفة الإنفاق الجاري تدريجياً وتوجيهها لصالح الإنفاق الاستثماري لمعالجة هذا الخلل، بالإضافة إلى توجيه الأنفاق الحكومي بما يحقق عوائد مالية منه.
3. خفض الانفاق الحكومي الا في المجالات الضـرورية والتي تسـاهم في دعم القطاعات الإنتاجية من اجل توسـيع العرض الكلي من جانب وخفض الطلب الكلي من جانب اخر.

المصادر

أولا: المصادر العربية:

1. الخطيب، فاروق بن صالح، دياب، عبد العزيز بن احمد، دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، الطبعة الاولى ,2014.
2. علي، عبد المنعم السيد، مدخل في علم الاقتصاد، الجزء الثاني، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بعداد , 1984.
3. عمارة، رانيا محمود عبد العزيز، مبادئ علم الاقتصاد، الطبعة الاولى، مركز الدراسات العربية للنشر العميري، هشام صفوت، اقتصاديات المالية العامة والسياسات المالية، الجزء الاول، الطبعة الاولى, 1988.
4. البيرماني، صلاح مهدي عباس، قياس وتحليل فجوة فائض الطلب في الاقتصاد العراقي للمدة (1980-2008)، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد، العدد 95، 2013.
5. البيرماني، صلاح مهدي، داود، محمد نوري، إثر الإنفاق الاستهلاكي الحكومي على وضع ميزان الحساب الجاري في العراق للمدة (1990-2014) باستخدام نموذج ARDL، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 98، المجلد 23، 2017.
6. الخولاني، سيف علي يحيى، تأثير تمويل الإنفاق العام في تحديد عرض النقد في العراق، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، 2019.
7. موسى، سمر عابدين احمد، العلاقات التبادلية بين الاستهلاك والاستثمار والانفاق العام في السودان (1996-2014)، رسالة ماجستير منشورة، كلية الاقتصاد والتنمية الريفية، جامعة الجزيرة , 2017.
8. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية للسنوات 1990-2018.
9. ..... ، وزارة التخطيط، دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية، قسم الموازنة الاستثمارية، للسنوات 1990-2018.

ثانيا: المصادر الأجنبية:

[1] Andolfatto, D. (2005). Macroeconomic Theory and Policy Preliminary Draft, Simon Fraser University

[2] Mankiw, N. G. (2004). Macroeconomics, New York, first printing,